بحوث في اللغة العربية وآدابها: نصف سنوية علمية محكمة لكلية اللغات الأجنبية بجامعة إصفهان
العدد ٩ (خريف وشتاء ١٤٣٤ـ١٤٣٥هـ. ق/ ١٣٩٢ هـ. ش)، ص ٥ـ٢٢

ظاهرة التوهم في اللغة العربية[1]

سيدمحمدرضا ابن‌الرسول*
أميرصالح معصومي**

الملخص

إنّ التوهم ظاهرة من ظواهر اللغة العربية، عرفها اللغويون والنحويون منذ قديم واستخدموها غير قليل في تفسير بعض المفردات اللغوية والتراكيب النحوية التي جرت على غير ما عهد له في علمي اللغة والنحو؛ مع ذلك أنهم لم يعرفوها إلا في النحو وخاصة في إطار نوع خاص من العطف يسمى بالعطف على التوهم، ويهملون مواضع أخرى بنيت على هذه الظاهرة، وكذلك يغفلون عن تعريفها في علم اللغة.

وأما تعريفهم ذلك للتوهم في النحو، فغير مستقيم أيضاً لعدم شموله على نوع آخر من التوهم في النحو العربي. كلّ هذا مما دعانا لدراسة هذه الظاهرة دراسةً تحتوي على تعريفها في علمي اللغة والنحو، وعلى مواطن استعمالها وما إليها من المسائل الفرعية، وذلك بالنظر إلى أقوالهم وأمثلتهم في كتب اللغة والنحو والتفسير وفق منهج وصفي تحليلي إلى أن انتهى بنا البحث إلى وضع مصطلحات ثلاثة لم يُسبق إليها وهي: «التوهم النحوي»، و«التوهم المعنوي»، و«التوهم اللغوي».

المفردات الرئيسية: النحو، التوهم، العطف على التوهم، العطف على المعنى.

١ـ المقدمة

التوهم لغةً بمعنى الظن والتخيل. وقال ابن منظور في *لسان العرب*: «**تَوَهَّمَ الشيءَ: تخيَّله وتمثَّله**» (ابن منظور، د. ت، مادة «وهم»). وقال الفيروزآبادي في *القاموس*: «**وَتَوَهَّمَ: ظَنَّ**» (الفيروزآبادي، ١٤٢٦هـ، مادة «وهم»). قال عنترة بن شداد العبسي:

هَـل غـادَرَ الشُـعَراءُ مِـن مُتَـرَدَّمٍ أَم هَـل عَرَفـتَ الـدارَ بَعـدَ تَـوَهُّمِ[2]

(العبسي، ١٣٨٣هـ، ص ١٨٢)

وأما اصطلاحاً فظاهرة من ظواهر اللغة العربية، عرفها اللغويون والنحاة منذ قديم الزمان واستخدموها في كتبهم، وتداولوها

١ـ تاريخ التسلم: ١٣٩٢/٦/٣١هـ. ش؛ تاريخ القبول: ١٣٩٢/٧/٢٠هـ. ش.

* أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة إصفهان. Email: ibnorrasool@yahoo.com
** طالب الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها بجامعة إصفهان. Email: amirsalehmasoomi@yahoo.com

٢ـ المتردَّم: الموضع الذي يرقع والذي يصلح.

إيضاحاً لكلماتهم وتبييناً لمراميهم اللغوية وآرائهم النحوية. وفي جانب تسميتها بالتوهم، قد يعبّر عنها بالغلط (العطف على الغلط) تارةً، وبالمعنى (العطف على المعنى) تارةً أخرى، وسيأتي توضيحه.

فمن استعمال هذه الظاهرة في كتب اللغة ما جاء في *لسان العرب* توضيحاً لكلمة «النُقُس» في قول الأَسود بن يعفر:

وقد سَبَأْتُ لِفِتْيانٍ ذَوِي كَرَمٍ قبلَ الصَّباحِ ولَمّا تُقْرَعِ النُّقُسُ[1]

قال: «**يجوز أن يكون جمع "ناقُوسٍ" على توهم حذف الألف**» (ابن منظور، د. ت، مادة «نقس»)؛ يعني: تُوهم أنّ كلمة «ناقوس» فاعولاً، حذفت ألفها وصارت «نَقوس» على زنة فَعول فتجمع على فُعُل، وإلا فجمع «ناقوس» هو «نواقيس».

ومن ورودها في كتب النحو ما ذكره النحاة مثلاً لنوع خاص من العطف يسمى العطف على التوهم، نحو قول زهير بن أبي سلمى:

بدا لي أني لستُ مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا[2]

على أنه عُطف «سابق» المجرور على «مدرك» المنصوب على توهم دخول الباء الزائدة في خبر «ليس» (ابن هشام الأنصاري، ١٤٠٥هـ، ص ٦١٩).

وكذلك نرى المفسرين قد استفادوا منها في تبريراتهم اللغوية والنحوية لبعض آي القرآن الكريم. فمن توجيهاتهم اللغوية ما قاله الطبري في تفسيره عند قوله تعالى: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ﴾ (الشعراء ٢٦: ١٠): «**وذكر عن الحسن أنه كان يقرأ ذلك: ﴿وَما تَنزَّلَتْ بِهِ الشَّياطُونَ﴾ بالواو، وذلك لحنٌ وينبغي أن يكون ذلك ـ إن كان صحيحاً عنه ـ أن يكون توهم أنّ ذلك نظير المسلمين والمؤمنين**» (الطبري، هـ، ج ، ص).

ومن توجيهاتهم النحوية ما قاله القرطبي عند قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْاْ إِلَى كَلَمَةٍ سَوَاء بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلاَّ نَعْبُدَ إِلاَّ اللّهَ وَلاَ نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا﴾ (آل عمران ٣: ٦٤): «**قال الكسائي والفرّاء: ﴿ولا نُشرِكْ به شيئاً ولايَتَّخِذْ﴾، بالجزم على توهم أنه ليس في أول الكلام "أنْ"**» (القرطبي، هـ، ج ، ص).

فإذا دقّقنا النظر في نظائر هذه الأمثلة التي وردت كلمة التوهم فيها، نجد تلك اللفظة مختلفةَ المدلول، تسير في مجارٍ مختلفة وإن كانت نابعة من منهل واحد هو أصل المعنى اللغوي، أي: الظنّ والتخيّل. فما جاء في كتب اللغة استخداماً لكلمة «التوهم» يغاير مدلولاً ما ورد في كتب النحو. ومع ذلك، لم يعرّفها اللغويون ولا النحويون تعريفاً شاملاً لشواهده فاكتفوا بذكر أمثلة في ذلك، وإنما تكلّم عنها النحاة قاصرين لها على باب العطف من علم النحو.

أضف إليه ما وجدناه من الاختلاف في الأمثلة النحوية نفسها، فنجدهم عند قوله تعالى: ﴿**وجاعلُ الليلِ سَكَناً والشَّمسَ والقَمَرَ حُسْباناً**﴾ (الأنعام ٦: ٩٦)، قالوا: ونصب «الشمس» عطفاً على «الليل» وليس هناك محل النصب حتى يصحّ هذا العطف إلا أنه حين قال: «جاعلُ الليلِ» فقد توهم القارئ أنه على معنى «جَعَلَ» فصار كأنه قيل: «وجَعَلَ الليلَ سكناً» فعطف «الشمسَ» عليه منصوباً. (سيبويه، د.ت، ج ١، ص ٣٥٧؛ ابن هشام الأنصاري، ١٤٠٥هـ، ص ٦١٨).

فترى الانفصال والتغاير بين الآية الكريمة ونحو: «ليس زيد قائماً ولا قاعدٍ»، حيث إن هذا يبتني على توهم عامل نحوي مفقود وهو الباء الزائدة، والآية تبتني على توهم الكلام أنه في قالب آخر وهو توهم إتيان «جَعَلَ» فعلَ ماضٍ مكان «جاعل» اسمَ فاعلٍ.

١ـ سبأ الخمرَ: اشتراها.

٢ـ هذا البيت أشهر نموذج للعطف على التوهم وقد أكثر النحاة من الاستشهاد به، فلا بد لنا من ذكره عدة مرات في هذا المقال.

فالاختلاف هذا جعَلنا نقوم بدراسة حول هذه الظاهرة ومدى استعمالها في كتب اللغة والنحو، وبإلقاء الضوء على مدلولاتها في العلمين نستطيع أن نتعرف عليها اصطلاحاً. وينبغي هنا الإشارة إلى مقالة كتبت في موضوع التوهم وهي: «ظاهرة الحمل على التّوهم في النّحو» للدكتور قاسم محمد صالح الأستاذ بجامعة جرش الأردنية، ولكنّه لم يتعرّض إلى ما نحن بصدده ولم يلتفت إلى موضع الخلاف.

وبعد، فنحاول في هذا المقال أن نجيب عن الأسئلة التالية:

١ـ ما هي مواضع التوهم في اللغة العربية؟

٢ـ ما هو الفارق بين النحو واللغة في استعمال هذه الظاهرة فيهما؟

٣ـ ما هو التعريف العلمي لظاهرة التوهم في علمي اللغة والنحو؟

٤ـ ما هي قيمة هذه الظاهرة في اللغة العربية؟

فنورد البحث في البابين: اللغة والنحو؛ ونذكر فيهما ما عثرنا عليه من الأمثلة القرآنية وغيرها مكتفين بالمهمات ضاربين الصفح عن غيرها. ونقدم باب النحو على اللغة لأن استعمال لفظة «التوهم» في باب النحو أوسع والمسائل الواردة فيه أكثر، ولأن إيضاح المقال في باب اللغة يحتاج إلى شيء من النحو.

٢ـ التوهم لدى النحويين

في هذا القسم، نبدأ الكلام بتوضيح مواضع التوهم في النحو العربي، ثم نحاول تعريفه كمصطلح عبر دراسة بعض الأمثلة الواردة في كتب النحو، وبعد ذلك نشير إلى مذهب النحاة تجاه هذه الظاهرة، ثم نتكلم عن تأريخها في النحو العربي، وأخيراً نلمح إلى المسائل النحوية التي يمكن أن نحملها على التوهم.

٢ـ ١ـ مواضع استخدام التوهم في النحو العربي

لا نرى مصطلح «التوهم» في ألسن النحاة إلا عند التعبير بها عن نوع خاص من العطف سموه بـ«**العطف على التوهم**»، وإن كانت توجد في غير هذا الباب أيضاً كما سيأتي. فقد يحسن بنا أن ننظر إلى أقسام العطف لنقفَ على ما يدل عليه هذا القسم من العطف، أي العطف على التوهم، فإن الأقسام ربما يوضح بعضُها بعضاً، فنقول: إن العطف في النحو العربي على أربعة أقسامٍ، وهي:

الف: العطف على اللفظ: قال ابن هشام: «**وهو الأصل، نحو: "ليس زيد بقائمٍ ولا قاعدٍ" بالخفض. وشرطه إمكان توجه العامل إلى المعطوف، فلا يجوز في نحو: "ما جائني من امرأةٍ ولا زيدٍ" إلا الرفع عطفاً على الموضع [أي: المحلّ] لأن "من" الزائدة لا تعمل في المعارف**» (ابن هشام الأنصاري، ١٤٠٥هـ، ص ٦١٥).

ب: العطف على المحل: مثّل له ابن هشام بنحو: «ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعداً» بنصب «قاعداً»، عطفاً على موضع «قائمٍ» لأن موضعه نصب على الخبرية (المصدر نفسه، ص ٦١٦)، ويسمى بـ«العطف على الموضع».

ج: العطف بالجوار: هو أن تعرب الكلمة المعطوفة إعرابَ الكلمة المجاورة لها بدلاً من إعراب الكلمة المعطوف عليها، نحو قوله تعالى: ﴿**فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ**﴾ (المائدة ٥: ٦)، على قراءة من خفض «أرجلِكم» لمجاورتها كلمة «رؤوسكم» مع أنها عطفت على «أيديكم» (ابن هشام الأنصاري، ١٤٠٥هـ، ص ٤٦٧؛ السيوطي، د.ت، ج ٢، ص ٥٣٥).

ولا يخفى أن هذا الإعراب لم يرتض به معربوا الشيعة فإنهم يعتبرونه من قبيل العطف على لفظ «رؤوسكم» (انظر: الطبرسي، ج ٣، ص ٢٥٦).

د: العطف على التوهم: نحو: «ليس زيد قائماً ولا قاعدٍ» بخفض «قاعدٍ»، على توهم دخول الباء الزائدة في خبر «ليس»، يعني أن المتكلم توهم أن خبر «ليس» وهو كلمة «قائماً» مجرور بالباء الزائدة، فعطف عليه كلمة «قاعدٍ» مجروراً. قال ابن هشام: «**وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك. ولهذا حسن قول زهير:**

بدا لي أني لستُ مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

وقول الآخر:

ما الحازمُ الشَّهمُ مِقداماً ولا بَطَلٍ إن لم يكن للهوى بالحقّ غَلّابا[١]

ولم يحسن قول الآخر:

وما كنتُ ذا نَيْرَبٍ فيهم ولا مُنمِشٍ فيهمُ مُنمِلِ[٢]

لقلة دخول الباء على خبر "كان"، بخلاف خبري "ليس" و"ما"» (ابن هشام الأنصاري، ١٤٠٥هـ، ص ٦١٩).

ومن أمثلة هذا النوع من العطف ما ذكر لنا سيبويه في كتابه، لكنه عبر عن التوهم بالغلط، قال: "**واعلم أنّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون: «إنّهم أجمعون ذاهبون، وإنّك وزيدٌ ذاهبان»، وذاك أنّ معناه معنى الابتداء، فيُرى أنه قال: «هم»**" (سيبويه، د. ت، ج ٢، ص ١٥٥). وهذا المثال يبتني على توهم عدم دخول «إنّ» في الكلام.

فإن وقع هذا العطف في آية قرآنية يعبرون عنه بالعطف على المعنى بدلاً من العطف على التوهم لأنه سبحانه وتعالى منزّه عن التوهم و التخيل. قال السيوطي: «**وإذا وقع ذلك في القرآن عبّر عنه بالعطف على المعنى لا التوهم أدباً**»[٣] (السيوطي، د. ت، ج ٣، ص ٢٣١).

٢ـ ٢ـ تعريف التوهم في النحو

قد مرّ أن موضع استعمال التوهم بين النحاة هو مسألة «العطف على التوهم»، وما تحصّل لنا بعد أن سبرنا كلمات النحويين القدماء في هذا المجال هو أنّهم لم يعرّفوه بشكل كامل واكتفوا منه بذكر أمثلة في هذا الباب، فكأنهم رأوا أنفسهم في غنى عن التعريف لوضوحه وانكشافه وانجلائه بنظائره: «العطف على اللفظ» و«العطف على الموضع» و«العطف بالجوار»، فلم نعثر على عبارة واضحة يصح أن نعتبرها حداً له[٤]، فمن أراد التعرف على هذا المصطلح فلينظر إلى الأمثلة الواردة في هذا الباب حتى يستخرج المراد منها، فربما وقع المثال ذريعة للتعريف والتحديد.

ولكن الأمثلة ـ كما رمزنا إليها في مقدمة هذا المقال ـ ليست على نسق واحد، فهذا ما يُشكل لنا الأمر ويعسّر علينا الرأي،

١ـ الحازم: العاقل المميز. الشهم: الذكي الفؤاد المتوقد. المقدام: كثير الإقدام على العدوّ جريء في الحرب. الغلّاب: الكثير الغلبة.

٢ـ النَيرَب: الشرّ والنميمة. المُنمِش: المفسد. المُنمِل: النمام.

٣ـ فمقتضى كلامه أنه كلما جاء هذا العطف في القرآن الكريم نسميه بالعطف على المعنى لا التوهم، ولكنا مع هذا عندما بحثنا في الكتب التفسيرية والنحوية واللغوية عن لفظة «المعنى» بمعنى «التوهم» لم نعثر على أي نتيجة، فكلهم قد استفادوا من «العطف على التوهم» واكتفوا بعضهم بأن أشار إلى أن هذا النوع من العطف إذا استعمل في القرآن الكريم يسمى بالمعنى.

٤ـ نعم، عرّفه بعض المعاجم الحديثة بأنه: «**توهم وجود لفظ يبرّر إتباع المعطوف على المعطوف عليه على وجه إعرابي معين مخالف للإتباع اللفظي**» (عبدالمسيح، ١٤١٠هـ، ص ٢٧٧)، ولكنّه كما قلنا لم يعرّفه المقدماء من النحويين.

فيجب أن نقارن بينها ونحيل كُلا منها إلى موضع يليق به، فاقتطفنا من بين أمثلته ثلاثةً وركّزنا الكلام عليها.

١ـ **«ليس زيد قائماً ولا قاعدٍ»**، بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر. فالذي يؤخذ من هذا المثال: أن «العطف على التوهم» هو ما كان التوهم في وجود عامل نحوي يعمل في المعطوف عليه متوهماً، فيترتب على ذلك أثرٌ في المعطوف، ففي نحو: «ليس زيد قائماً ولا قاعدٍ» تُوهِّم أن هناك «باء» زائدة قد دخلت على خبر «ليس» وجرّت «قائماً»، فعطف عليه «قاعدٍ» بالجر، و هذا الجر هو أثر تلك «الباء الزائدة» المتوهمة. وهذا ما أشار إليه ابن هشام بقوله: «**وشرط جوازه: صحة دخول ذلك العامل المتوهم وشرط حسنه: كثرة دخوله هناك**» (ابن هشام الأنصاري، ١٤٠٥هـ، ص ٦١٩).

٢ـ قوله تعالى: ﴿**لولا أخَّرتَني إلى أجلٍ قريبٍ فأصَّدقَ وأكُنْ**﴾ (المنافقون ٦٣: ١٠). فعطف «أكنْ» بالجزم على «فأصَّدَقَ» على توهم معنى الشرط فيه، لأنّ معنى: «لولا أخرتني فأصَّدقَ» ومعنى: «إن أخّرتني أصدّقْ» واحد، فصح بذلك عطف «أكنْ» عليه مجزوماً (الزمخشري، د. ت، ج ٤، ص ٥٤٦؛ أبوحيان الأندلسي، ، ١٤٢٢هـ، ج ٨، ص ٢٧١).

ترى أن التعريف السابق غير منطبق كاملاً على هذه الآية الكريمة، ففي هذه الآية عطف «أكنْ» مجزوماً على «فأصَّدقَ» منصوباً، نظير ما جاء في نحو: «ليس زيد قائماً ولا قاعدٍ»، ولكنّ العطف هنا إنما جاء من قِبل التوهم في معنى الكلام وتقديره في قالب آخر يقتضي جوازَ ذلك العطف، لا في توهم عامل نحويّ كالباء الزائدة في خبر «ليس». فهذا التوهم في المعنى يغاير التوهم في العامل النحوي وإن شابه ذلك في جواز العطف، فإن بينهما بونا شاسعا لا يخفى على أيّ متأمل.

٣ـ **«إنهم أجمعون ذاهبون» و«إنك وزيدٌ ذاهبان».** قال سيبويه: «**واعلم أنّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون: "إنهم أجمعون ذاهبون" و"إنك وزيد ذاهبان"، وذاك أن معناه معنى الابتداء فيُرى أنه قال: "هم"، كما قال: "بدا لي أني لست مدرك ما مضى" البيتَ**» (سيبويه، د. ت، ج ٢، ص ١٥٥).

فهذا المثال قريب من الأول في بناء التوهم على عامل نحوي، ولكن خالفه في وجود العامل المتوهم، ففي هذا المثال يتوهم الموجود وهو «إنّ» في صورة المعدوم، وفي «ليس زيد قائماً ولا قاعدٍ» يتوهم المعدوم وهو «الباء الزائدة» في صورة الموجود، ولكنهما مع ذلك واحد في المنهل والمجرى.

فالنظر إلى هذه الأمثلة ونظيرها ينتهي بنا إلى القول بأن نقسم هذه الظاهرة في النحو العربي إلى قسمين وإن لم يفعله النحاة ولم يتعرض إليه، ونقول بأن هناك نوعين من التوهم في النحو: **أحدهما: التوهم في عامل نحوي**، وجوده أو عدمه، كما رأيت في الأول والثالث. **والثاني: التوهم في المعنى**، كما رأيت في المثال الثاني. فلتقس البواقي عليها، فنفصل الكل في البابين:

٢ـ ٢ـ ١ـ التوهم النحوي

الذي يظهر من أمثلتهم في هذا الباب أن مدار هذه الظاهرة على توهم وجود عامل محذوف حالياً أو توهم عدم وجود عامل مذكور حالياً.

توضيحه: أن هناك عاملين يمكن توجههما إلى معمول واحد: أحدهما موجود لفظاً، في حين أن الآخر متوهم الوجود فيتعارضان ويعمل المتوهم منهما لأسباب. مثلاً في نحو: «ليس زيد قائماً ولا قاعدٍ» عاملان: «ليس» و«الباء الزائدة». الأول موجود لفظاً والآخر متوهم، فـ «ليس» يعمل في خبره النصب وانتهى الكلام، ولكن الأمر لا ينتهي، ففي مقام العطف نرى ذلك العامل المتوهم يعتبر عمله في خبر ليس حتى يصح عطف «قاعدٍ» المجرور على «قائماً» المنصوب. فهناك نوع من باب التعارض في النحو. وهذا النوع على قسمين:

الأول: التوهم في وجود عامل غير مذكور فعلاً، وذلك نحو: «ليس زيد قائماً ولا قاعدٍ»، ففي هذا المثال ركّز على توهم وجود «الباء الزائدة» وهو غير مذكور فعلاً في الكلام. فيمكن أن نقول عن هذا القسم: أنه توهم المعدوم موجوداً.

الثاني: التوهم في عدم وجود عامل مذكور فعلاً، وذلك نحو: «إنك وزيدٌ ذاهبان»، ففي هذا المثال ركّز على توهم عدم وجود «إنّ» وهو مذكور فعلاً في الكلام. فيمكننا أن نقول عنه: أنه توهم الموجود معدوماً.

ويمكن إحالة القسم الأخير إلى القسم الأول، بمعنى أن هناك نوعا واحدا من العطف على التوهم وهو التوهم في وجود عامل غير مذكور فعلاً، ولكنه في نحو: «إنك وزيدٌ ذاهبان» يحتاج إلى توهم عدم وجود «إن» في الكلام حتى يصح أن نتوهم وجود عامل الابتدائية وأثره فيما بعد. فهذا القسم الأخير يتركب من توهمين: الأول: التوهم العدمي والثاني التوهم الوجودي. ولعل هذا التقدير أدق وأقرب إلى الصحة.

فكيف كان، يسعنا أن نعرف **التوهم في النحو** أو **التوهم النحوي** بأنه: ما إذا كان التوهم في وجود العامل المفقود أو فقد العامل الموجود، فيبتني على ذلك التوهم أثرٌ نحوي فيما بعدُ حسب ما يقتضي وجود ذلك العامل أو فقده.

فالباء الزائدة في نحو: «ليس زيد قائماً ولا قاعدٍ»، هو العامل المتوهم وجودُه، الذي يقتضي وجوده الجرَ فيما بعده؛ و«إنّ» في نحو: «إنك وزيدٌ ذاهبان» هو العامل المتوهم عدمُه، الذي يقتضي عدمه عمل عامل متوهم آخر أعني: الابتدائية وهو يقتضي الرفع فيما بعد.

وأمثلة هذا النوع كثيرة جداً فنكتفي بذكر مثالين منها:

ألف: قال الله تعالى: ﴿**قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْاْ إِلَى كَلَمَةٍ سَوَاء بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلاَّ نَعْبُدَ إِلاَّ اللّهَ وَلاَ نُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً وَلاَ يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللّهِ**﴾ (آل عمران ٣: ٦٤).

قال القرطبي: «**وقال الكسائي والفراء: ﴿ولا نُشرِكْ به شيئاً ولا يَتَّخِذْ﴾، بالجزم على التوهم أنّه ليس في أول الكلام "أنْ"**» (القرطبي، هـ، ج ، ص).

وهذا من القسم الثاني من التوهم النحوي، أي: التوهم العدمي، لأنّه بني على توهم عدم وجود «أنْ» في الكلام ليصحّ بعد ذلك أن يتوهم «لا» ناهية جازمة في جواب الأمر ليكون الكلام: «تعالوا لا نعبدْ»، وهذا نظير قولهم: «إنّك وزيدٌ ذاهبان».

ب: قال سيبويه: «**وزعموا أن الراعي كان ينشد هذا البيت نصباً:**

أزمانَ قومي والجماعةَ كالذي منعَ الرِّحالةَ أن تَميلَ مَميلا[1]

كأنه قال: "أزمانَ كان قومي والجماعةَ"، فحملوه على "كان"، أنها تقع في هذا الموضع كثيراً» (سيبويه، د.ت، ج ١، ص ٣٠٦).

وهذا نظير قول زهير:

بدا لي أني لستُ مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

٢ـ ٢ـ ٢ـ التوهم المعنوي

وهذا المصطلح ـ الذي جعلناه ـ يخالف ما اشتهر عندهم من استعمال «المعنى» في «العطف على المعنى»، لما سبق من أن المراد من استعمال تلك اللفظة عندهم رعاية الأدب فحسب، فلفظة «المعنى» مرادفة للفظة «التوهم» تماماً، وأما الذي نسميه بالتوهم المعنوي

١ـ الأزمان: جمع الزمن. الرحالة: سَرْجٌ من جلود ليس فيه خشب. المميل: مصدر من: «**مال الشيءُ ـ مَيلاً ومالاً ومميلاً**».

فهو القسم الثاني من الأمثلة المذكورة، وهو قوله تعالى: ﴿**لولا أخَّرتَني إلى أجلٍ قريبٍ فأصَّدقَ وأكُنْ**﴾ (المنافقون ٦٣: ١٠).

والذي يبدو لنا من خلال أمثلتهم هو: أن هذا القسم يبتني على تقدير الكلام في قالب آخر، فيترتب عليه أثر نحوي فيما بعد. توضيحه: أن هناك معنى واحداً يمكن أن يؤدى بصورتين مختلفتين في اللفظ وبالتالي مختلفتين في اقتضاء الأثر الإعرابي[١]، فاختار المتكلم إحداهما وتلفظ بها، ولكنه توهم فقدّر أن ذلك المعنى يوصل بالشكل الآخر غير الملفوظة، فيراعى أثر تلك الصورة في الإعراب ويترك أثر ما تقتضي الصورة الملفوظة.

قال الصبان: «**ومداره [باب التوهم] على أن يكون ذلك الإعراب لذلك اللفظ مع لفظة أخرى، فيعطى لذلك اللفظ مع غير تلك اللفظة على توهم أنّه معها**» (الصبان، ١٤١٩هـ، ج ٢، ص ٦٩٨).

وشرط هذا التوهم اتحاد المعنى[٢] بين الصورتين وشرط حسنه قرب مشابهتهما معنى. قال أبوحيان: «**والعطف على التوهم لا بدّ أن يكون المعنى متحداً في المعطوف والمعطوف عليه. ألا ترى إلى قوله: ﴿فأصَّدقَ وأكنْ﴾ كيف اتحد المعنى من حيث الصلاحية لجواب التحضيض؟**» (أبوحيان الأندلسي، ١٤٢٢هـ، ج ٢، ص ٤٩١).

فبما أن معنى «لولا أخرتني» ومعنى «إن أخرتني» واحد ـ في الوقت أنهما يختلفان في اقتضاء الأثر الإعرابي حيث إن الأول يقتضي النصب في الفعل المضارع والثاني يقتضي الجزم فيه ـ يتوهم أن الآية بالصورة الثانية غير الملفوظة، فيتبع أثرها في جزم فعل المضارع «أكنْ»، وأما «أصّدقَ» فمنصوب في جواب «لولا التحضيضية» ولكنه عطف عليه «أكنْ» مجزوماً على توهم أنه جواب الشرط الجازم.

وهذا إنما هو محصول توهم المتكلم: أن غير الملفوظة في صورة الملفوظة، والملفوظة في صورة غير الملفوظة، يعني: المعدوم في صورة الموجود، والموجود في صورة المعدوم، نظير ما مضى في القسم الثاني من التوهم النحوي.

والفرق بين هذا النوع من التوهم والتوهم النحوي هو: أن التوهم النحوي يبنى على توهم عامل نحوي وهذا يبنى على توهم الكلام أنه في صورة أخرى. يشهد بذلك ما اشترط في التوهم النحوي من صحة دخول العامل المتوهم وكثرة دخوله، فليس في التوهم المعنوي أثر من ذلك الاشتراط. يظهر ذلك من كلام ابن هشام ـ رحمه الله ـ حيث قال: «**... ولهذا [أي: اشتراط صحة دخول العامل وكثرة وروده] حسن قول زهير: بدا لي ...**» (ابن هشام الأنصاري، ١٤٠٥هـ، ص ٦١٩)، إلى آخره، راجع ما أوردناه عند البحث عن أقسام العطف. وأنت خبير بأنه لا معنى لمثل هذا الاشتراط في نحو قوله تعالى: ﴿**لولا أخَّرتَني إلى أجلٍ قريبٍ فأصَّدقَ وأكُنْ مِنَ الصالحينَ**﴾ (المنافقون ٦٣: ١٠).

نعم، ربما ينشأ من التوهم المعنوي الأثر النحوي فيما بعد كما قلنا، ولكنه غير كافٍ في إطلاق مصطلح «التوهم النحوي» عليه، إذ مدار التوهم النحوي ـ كما قلنا ـ على توهم عامل نحوي ومدار التوهم المعنوي على توهم كلامٍ أنه في قالب آخر، نحو قوله تعالى: ﴿**الحمدُ للهِ ربِّ العالمين**﴾ (الفاتحة ١: ٢)، في قراءة من نصب «ربَّ» على توهم أنه قيل: «نحمد اللهَ ربَّ العالمين»، فترى ما في هذه الآية ونحو: «ليس زيد قائماً ولا قاعدٍ» من البعد. حيث لا يوجد في الآية العامل المتوهم الكثير دخوله مثل الباء الزائدة في خبر ليس. فالأقرب إلى التحقيق أن نفرق بينهما في مقام الاصطلاح وإن كانا متشابهين في الآثار النحوية فيما بعدهما.

وبعد ذلك كله خرّجنا إلى تعريف **التوهم المعنوي** بأنه: ما إذا كان لمعنى واحد قالَبان، أحدهما ملفوظ والآخر غير ملفوظ

١ـ لأنه كلما اختلفت الألفاظ اختلف الإعراب فيما بعد.

٢ـ قولنا: «اتحاد المعنى» يبنى على التسامح الظاهر فلا يخفى.

فيرجّح غير الملفوظ على الملفوظ في اعتبار الأثر النحوي، لتوهم في نفس المتكلم. وبعبارة أخصر: هو ما إذا كان الكلام في قالبٍ فيقدره المتكلم في قالب آخر يشابهه معنى ويبنى عليه أثر إعرابي فيما بعد.

ولكنا نجدهم يطلقون على «التوهم» كلمة «المعنى» ويريدون منهما معنى واحد، ويفرقون بينهما في موضع استعمالهما فقط، كما أشرنا إليه في صدر البحث عن هذا القسم. فإنهم عندما وقع ذلك التوهم في آية قرآنية يعبرون عنه بالمعنى أدباً كما أشار إليه السيوطي فيما سبق. نعم أشار الصبان إلى هذا الفارق بين المصطلحين ولكنه عبر عنه بـ«قيل». قال رحمه الله: «**وقيل: عطف المعنى يلاحظ فيه المعنى وعطف التوهم يتوهم فيه وجود أن مثلاً في اللفظ؛ لكون الغالب وقوعها في ذلك الموضع، أفاده شيخنا السيد**» (الصبان، ١٤١٩هـ، ج ٤، ص ٥٠).

وهناك أمثلة حول التوهم المعنوي، نشير إلى بعض منها:

الف: ﴿**الْحَمْدُ للّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۞ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ**﴾ (الفاتحة ١: ٢ـ٣).

قال الزمخشري: «**قرأ زيد بن علي رضى الله عنهما: "ربَّ العالمين" بالنصب على المدح. وقيل: بما دلّ عليه "الحمد لله"، كأنه قيل: "نحمد اللهَ ربَّ العالمين"**» (الزمخشري، د. ت، ج ١، ص ٥٣).

ب: ﴿**وَمِنْ آيَاتِهِ أَن يُرْسِلَ الرِّيَاحَ مُبَشِّرَاتٍ وَلِيُذِيقَكُم مِّن رَّحْمَتِهِ**﴾ (الروم ٣٠: ٤٦).

قال الزمخشري: «**فإن قلت: بم يتعلق "وليذيقكم"؟ قلت: فيه وجهان: أن يكون معطوفاً على "مبشراتٍ" على المعنى، كأنه قيل: "ليبشّركم وليذيقكم"**» (الزمخشري، د. ت، ج ٣، ص ٤٩٠).

ج: ﴿**فَالِقُ الإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ**﴾ (الأنعام ٦: ٩٦).

قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: ﴿**وجاعلُ **الليلِ** سَكَناً **وَالشَّمْسَ**﴾، وعليه فقد أشكل مسألة النصب في «الشمس» لأن «جاعل» اسم فاعلٍ وليس للحال أو الاستقبال بل للمضي، فليس «الليل» في محل النصب حتى يصحّ عطف «الشمسَ» عليه منصوباً. فحمله البعض على توهم معنى «جعل»، إذ معنى «جاعلُ الليلِ» و«جَعَلَ الليلَ» واحد، فصح عطف «الشمسَ» على «الليل» بهذا التقدير. قال الزجاج: «**لأن في "جاعل" معنى "جعل"**» (ابن زنجلة، ١٤٠٢هـ، ص ٢٦٢).

وقال ابن هشام: «**وأجيب بأن ذلك على إضمار عامل يدل عليه المذكور، أي: "... وجعلَ الشمسَ" [الذي دلت عليه كلمة "جاعل"]، ويشهد للتقدير في الآية أن الوصف فيها بمعنى الماضي، والماضي المجرد من "أل" لا يعمل النصب**» (ابن هشام الأنصاري، ١٤٠٥هـ، ص ٦١٨). فمرجع هذا التوهم هو أن الإعراب الذي ليس له عامل في الظاهر يحتاج إلى عامل مقدر.

٢ـ ٣ـ تاريخ ظاهرة التوهم عند النحاة

إنّ من شأن تاريخ كلّ مسألة علمية أن يتقدم أحياناً على تلك المسألة عند البحث عنها، ولكنّا نؤخّر البحث عن تاريخ استعمال «التوهم» كمصطلح نحوي لحاجة إلى تعريفه ومدى دلالته والإشارة إلى أقسامه أولاً، حتى نستطيع أن نلقي الضوء في دراستنا عن تاريخه، فنقول:

إن سيبويه هو أول من أشار إلى هذه الظاهرة في اللغة العربية، قال: «**واعلم أن ناساً من العرب يغلطون، فيقولون: "إنهم أجمعون ذاهبون" و"إنك وزيد ذاهبان"؛ وذاك أن معناه معنى الابتداء، فيُرى أنه قال: "هم"، كما قال:**

بدا لي أني لستُ مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا»

(سيبويه، د. ت، ج ٢، ص ١٥٥)

وموضع الاستشهاد من كلامه هو قوله: «يغلطون»، وقد جاء أن الوهم يرادف الغلط معنى. قال ابن منظور: «**ويقال: "وَهِمْتُ في كذا وكذا" أي: غلِطْتُ**» (ابن منظور، د. ت، مادة «وهم»). وعليه فمعنى كلامه: أنّ بعض العرب يوهمون في النطق بـ«إنّ» ويتخيّلون عدم ورودها في الكلام وأنه قيل: «هم أجمعون ذاهبون»، ولذلك يرفعون كلمة «أجمعون» بدل أن ينصبوها.

فكلامه: «أنّ ناساً من العرب يغلطون» يُعدّ أقدم عبارة تشير إلى مسألة التوهم، وقد وجدنا النحاة قد استمسكوا بهذه العبارة في مختلف الكتب لإثبات هذه الظاهرة في كلام العرب، ومن حيث إنه قد أبهم المراد من كلامه على بعضٍ واختلفت الآراء في تفسيره، نرى البحث عنه حسناً ونحاول أن نكشف الغطاء عن وجهه قدر الإمكان. فبعد أن تفحصنا عباراتهم في هذا المضمار، قسمنا أقوالهم على أربعة، نذكرها حسب التقدم الزماني:

٢ـ ٣ـ ١ـ أنه أراد من الغلط، الخطأ

ذهب إليه ابن مالك، فزعم أن سيبويه قد أثبت الخطأ للعرب وكلامه، ولهذا عاب عليه بأنه كلما جاز ذلك لما صحّ الاستناد بكلامهم، وزالت الثقة بهم. قال بعد أن أتى بكلام سيبويه: «**وهذا [أي نسبة الغلط إلى العرب] غير مرضي منه رحمه الله، فإن المطبوع على العربية كزهير قائل البيت لو جاز غلطه في هذا لم يوثق بشيء من كلامه بل يوجب أن يعتقد الصواب في كل ما نطقت به العرب المأمون حدوث لحنهم بتغيير الطباع، وسيبويه موافق على هذا**» (ابن مالك، ١٤٢٢هـ، ج ١، ص ٤٣٣).

وهذا الاعتراض يبنى على تفسيره من الغلط بالخطأ وهذا مما يأباه النحاة بعده ورفضوه، فقال ابن هشام: «**وتوهّم ابن مالك أنه [أي: سيبويه] أراد بالغلط الخطأ، فاعترض عليه بأنا متى جوّزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم، وامتنع أن نثبت شيئا نادراً لإمكان أن يقال في كل نادر: إن قائله غلط**» (ابن هشام الأنصاري، ١٤٠٥هـ، ص ٦٢٢).

وأنت خبير بأن مقالة ابن مالك رحمه الله صحيح في نفسه، لأنه إذا أثبتنا الخطأ واللحن للعرب لما صحّ الأخذ بكلامهم، إذ كل كلام ورد منهم يمكن أن نقول فيه: إنه خطأ وغلط، فلن يحصل لنا الوثوق بكلامهم أبداً، فيلزم علينا سدّ الباب على الاستدلال في النحو العربي، إذ معظمه يبنى على السماع. فيجب أن نأخذَ بكلامهم معتقدين الصواب ونحملَ كلامهم على الصحة ونلغي احتمال الخطأ واللحن في كلامهم ما دام العرب فصيح اللسان، ولكنه رحمه الله مع ذلك، قد أخطأ وجه الصواب في تفسير كلام سيبويه حيث فسر الغلط بالخطأ.

٢ـ ٣ـ ٢ـ أنه أراد من الغلط، التوهم النحوي

وهذا التفسير من «الغلط» صحيح مقبول عند الأكثر. قال ابن هشام بعد أن أورد كلام سيبويه: «**ومراده بالغلط ما عبّر عنه غيره بالتوهم، وذلك ظاهر من كلامه، ويوضحه إنشاده البيت**» (ابن هشام الأنصاري، ١٤٠٥هـ، ص ٦٢٢).

وقال الصبان في باب "إن وأخواتها" من كتابه: «**وقيل: مراد سيبويه بالغلط مجرّد توهّم أن ليس في الكلام "إنّ" وهذا هو ما يدل عليه بقية كلامه**» (الصبان، ١٤١٩هـ، ج ١، ص٤٤٣).

٢ـ ٣ـ ٣ـ أنه أراد من الغلط، التوهم المعنوي

قال السيوطي في *الإتقان*: «**ظنّ ابن مالك أن المراد بالتوهم الغلط وليس كذلك... بل هو مقصد صواب. والمراد أنه عطف على المعنى، أي جوّز العربي في ذهنه ملاحظة ذلك المعنى في المعطوف عليه فعطف ملاحظاً له، لا أنه غلط في ذلك، ولهذا كان الأدب أن يقال في مثل ذلك في القرآن إنه عطف على المعنى**» (السيوطي، ١٤١٦هـ، ج ١، ص ٥٨٠ـ٥٨٢).

ولا يخفى أن هذا التفسير يمكن أن ينطبق على ما اصطلحنا عليه من «المعنى».

٢ـ ٣ـ ٤ـ المراد من الغلط، شدة الشذوذ

قال الصبان: «**ويحتمل أن مراده بالغلط شدة الشذوذ**» (الصبان، ١٤١٩هـ، ج ١، ص ٤٤٣).

٢ـ ٤ـ المسائل التي يمكن أن تحمل على التوهم

هناك بعض المسائل النحوية يمكن إلحاقها بمسألة العطف على التوهم، بمعنى أن النحويين قد استفادوا من ظاهرة التوهم في توجيهها وإن لم توجد فيها مسألة العطف على التوهم، منها:

٢ـ ٤ـ ١ـ نصب المضارع بعد فاء السببية أو واو المعية بـ«أن» المقدرة

ذلك نحو: «لا تأكلْ السمكَ وتشربَ اللبنَ» أو «فتشربَ اللبن». فلما كانت فاء السببية وواو المعية من الحروف العاطفة، و«أنْ» الناصبة مع صلتها تؤولان بالمفرد، والمعطوف يجب أن يكون وفق المعطوف عليه، يشكل عليهم توجيه هذا العطف، إذ لا يصح عطف هذا المفرد على الفعل قبله فنقول: «لا تأكل سمكاً فشربك اللبنَ».

أضف على ذلك إشكالاً آخر هو دور هذا المصدر المؤول في العبارة: أهو مرفوع أو منصوب أو غيرهما. فمن هنا ذهب النحاة إلى توجيه هذا الأسلوب الشائع إلى أقوال شتّى، فذهب بعضهم إلى أن الواو للمعية (الأسترآباذي، ١٩٩٦م، ج٤، ص ١٨)، وذهب بعضهم إلى أن الواو يكون للعطف، فلتوجيه العطف قدّرنا الفعل الأول في صورة مصدر ثم عطفنا على ذلك المصدر المقدّر، فمعنى «لا تأكل السمك وتشرب اللبن»: «لا يكنْ منك أكلٌ وشربٌ». وهذا كما ترى صريحٌ في التوهم المعنوي حيث توهمنا صدر العبارة أنه في صورة أخرى غير الملفوظة ثم عطفنا على ذلك الشكل الموهوم بالواو والمصدر المؤول بعدها.

قال ابن هشام: «**"لا تأكلْ سمكاً وتشربْ لبناً"، إن جزمتَ فالعطف على اللفظ والنهي عن كلٍّ منهما، وإن نصبتَ فالعطف عند البصريين على المعنى، والنهي عند الجميع عن الجمع، أي: "لا يكن منك أكلُ سمكٍ مع شرب لبنٍ"**» (ابن هشام الأنصاري، ١٤٠٥هـ، ص ٦٢٦).

٢ـ ٤ـ ٢ـ دخول الفاء على خبر المبتدأ إذا كان المبتدأ شبه شرط

نحو: «الذي يأتيني فله ألف درهم»، فكون الخبر بمنزلة الجواب من المبتدأ وكون «الذي» بمعنى «مَن» الشرطية يمهدان الطريق للتوهم. فبما أن معنى «من يأتني فله ألف درهم» ومعنى «الذي يأتيني فله ألف درهم» واحد، حكمنا بدخول الفاء على خبر هذا النوع من المبتدأ وإن كان لدخولها نوع من البينونة بين المبتدأ والخبر. فهذه البينونة منجبرة بالتوهم الحاصل من اتحاد العبارتين في المعنى.

قال سيبويه: «**... ألا ترى أنك لو قلت: الذي يأتيني فله درهم، والذي يأتيني فمكرم محموم، كان حسناً. ولو قلت: زيد فله درهم لم يجز. وإنما جاز ذلك لأن قوله: الذي يأتيني فله درهم، في معنى الجزاء، فدخلت الفاء في خبره كما تدخل في خبر الجزاء**» (سيبويه، د. ت، ج ١، ص ١٣٩).

ونرى أثر هذا التوهم في إفراد الضمير الراجع إلى «الذين» حملاً له على «مَن» في قوله تعالى: ﴿**مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِينِ اسْتَوْقَدَ نَاراً فَلَمَّا أَضَاءتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لاَّ يُبْصِرُونَ**﴾ (البقرة ٢: ١٧).

٢ـ ٤ـ ٣ـ المبتدأ الوصفي المسبوق بـ «ليس»

نحو: «ليس قائمٌ الزيدان». فقد أجاز النحاة في المبتدأ الوصفي أن يكون النفي أو الاستفهام أعم من الحرف وغيره، فكما يصحّ أن يقال: «ما قائمٌ الزيدان» فكذلك يصحّ أن يقال: «ليس قائمٌ الزيدان». فيشكل حينئذ تعيين الخبر لـ«ليس»، لأنهم أعربوا «الزيدان» فاعلاً لـ «قائمٌ» السادّ مسدّ الخبر. وأما «قائم» فهو اسم «ليس» مرفوع بها. فهناك نوع من باب التنازع بين العاملين، لأن

«ليس» يطلب خبراً منصوباً، و«قائم» يطلب فاعلاً مرفوعاً. فدور المتنازع فيه وإعرابه مختلف لأنّ خبر «ليس» مسند منصوب، في حين أنّ فاعل «قائم» مسند إليه مرفوع، فقولنا: «إنّ كلمة "الزيدان" سدّ مسدّ الخبر»، لا يرفع الإشكال.

فيجب إما أن نقدر لـ«ليس» خبراً، أو أن نقول إن «ليس» جردت لمعنى النفي، أو أن نلتجئ إلى باب التوهم. فالأول مدفوع بأن التنازع إذا وقعت في عمدة وأعملنا الثاني يجب أن نعطي للأول ضميراً يعود إلى الثاني، فنقول في «جاء وضرب زيداً أخواك»: «جاءا وضرب زيداً أخواك»، ولايصح حذف هذا الضمير. وأما الثاني والثالث فلا فرق بينهما إذ يمكن أن يحمل الثاني على الثالث ونقول: إذا كان معنى «ليس قائم الزيدان» ومعنى «ما قائم الزيدان» واحد، يجوز أن نعربه كما نعرب «ما قائم الزيدان». وهذا بعينه توهم معنوي يوجد تلك المشابهة بين العبارتين في المعنى.

٢ـ ٤ـ ٤ـ المعطوف على المستثنى بـ «غير»

نحو: «ماجاء القوم غيرُ زيدٍ وعمروٌ» أو: «جاء القوم غيرَ زيدٍ وعمراً»، فإن ذلك كله على توهم النطق بـ«إلا» بدلاً عن «غير».

قال سيبويه: **«زعم الخليل رحمه الله ويونس جميعاً أنه يجوز: "ما أتاني غيرُ زيدٍ وعمروٌ"، ... وذلك أنّ "غيرُ زيدٍ" في موضع "إلا زيدٌ" وفي معناه، فحملوه على الموضع كما قال:**

[مُعــاويَ إنّنــا بَشَــرٌ فأســجِحْ فلســنا بالجبــال ولا الحديــدا[1]

فلما كان في موضع "إلا زيدٌ" وكان معناه كمعناه، حملوه على الموضع. والدليل على ذلك أنك إذا قلت: "غيرُ زيدٍ" فكأنك قد قلت: "إلا زيدٌ". ألا ترى أنك تقول: "ما أتاني غيرُ زيدٍ وإلا عمروٌ"، فلا يقبح الكلام كأنك قلت: "ما أتاني إلا زيدٌ وإلا عمروٌ"» (سيبويه، د. ت، ج ٢، ص ٣٤٤).

٢ـ ٤ـ ٥ـ عطف الفعل على الاسم المشتق

جوّز بعض النحويين عطف الاسم على الفعل وبالعكس، إن اتحد المعطوف والمعطوف عليه بالتأويل، بأن الاسم يشبه الفعل وبالعكس. أشار إليه السيوطي ومثل له بقوله تعالى: ﴿**يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ**﴾ (الأنعام ٦: ٩٥) (السيوطي، د. ت، ج ٣، ص ٢٢٤).

ونظير ذلك ما في قوله تعالى: ﴿**وَمِنْ آيَاتِهِ أَن يُرْسِلَ الرِّيَاحَ مُبَشِّرَاتٍ وَلِيُذِيقَكُم مِّن رَّحْمَتِهِ**﴾ (الروم ٣٠: ٤٦). وقد مرّ أنه على توهم الاسم المشتق في صورة الفعل، فكأنه قيل: «ليبشّركم وليذيقكم»، فالمعنى واحد. ونظائره كثيرة في القرآن الكريم، منها قوله تعالى: ﴿**إِذْ قَالَتِ الْمَلآئِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ ۞ وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلاً وَمِنَ الصَّالِحِينَ**﴾ (آل عمران ٣: ٤٥- ٤٦).

قال أبوحيان: «**وعطف: ﴿ويكلّم﴾ وهو حال أيضاً على ﴿وجيهاً﴾، ونظيره: ﴿إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾** (الملك ٦٧: ١٩)، **أي: "وقابضاتٍ"، وكذلك "ويكلم" أي: "ومكلماً"**» (أبوحيان الأندلسي، ١٤٢٢هـ، ج ٢، ص ٤٨٢).

٢ـ ٤ـ ٦ـ حذف عامل المفعول المطلق

وذلك نحو: «مررت به فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ»، فإن كلمة «صوت» إن نعتبرها اسماً لا مصدراً لا تصح أن تكون عاملاً للمفعول المطلق، فالذي يبرر مجيء مصدر منصوب في مثل هذا الأسلوب أن نقدر الكلام فعليةً لأن معنى «له صوتٌ» ومعنى «يصوّت» واحدٌ.

قال سيبويه في باب «**ما ينتصب فيه المصدر المشبه به على إضمار الفعل المتروك إظهاره**»:

١ـ معاوي: ترخيم معاوية بن أبي سفيان. أسجح: أرفق وسهّل.

وذلك قولك: "مررتُ به فإذا له صوتٌ صوتَ حمار" و"مررتُ به فإذا له صراخٌ صراخَ الثَكلى"... فإنما انتصب هذا لأنك مررت به في حال تصويت، ولم تُرد أن تجعل الآخر صفةً للأول ولا بدلاً منه، ولكنك لما قلت: "له صوتٌ"، علم أنه قدكان ثمّ عمل، فصار قولك: "له صوتٌ" بمنزلة قولك: "فإذا هو يصوِّت"، فحملتَ الثاني على المعنى... فكأنه قال: "فإذا هو يصوِّت"، فحمله على المعنى فنصبه، كأنه توهّم بعد قوله "له صوتٌ": "يصوِّت صوتَ الحمار أو يبديه أو يخرجه صوتَ حمار"، ولكنه حذف هذا لأنه صار "له صوتٌ" بدلاً منه (سيبويه، د.ت، ج ١، ص ٣٥٥ـ٣٥٧).

٣ـ ظاهرة التوهم بين اللغويين

وفي هذا القسم نتحدث عن هذه الظاهرة في كتب اللغة، ثم نتعرض لتعريفها كمصطلح لغوي، وبعد ذلك نشير إلى تاريخ هذه الظاهرة بين اللغويين.

٣ـ ١ـ تعريف التوهم في علم اللغة

لم نعثر على أيّ تعريف من «التوهم» في كتب اللغة رُغماً للأمثلة الكثيرة التي استعمل فيها، فكأنهم رأوه واضح المعنى، فاستعملوه في معناه اللغوي ولم يعرّفوه في إطار مصطلح خاص. فما تحصّل لنا بعد إلمامة في كلماتهم هو أن نعرّف **التوهم اللغوي** بأنه ما إذا كان التوهم في بناء كلمة وهيئتها وحروفها المركبة هي منها، فأثّر ذلك التوهم في اشتقاق صيغة أخرى من ذلك البناء المتوهم أو في إعراب كلمة بعده أو غير ذلك من التأثيرات الصرفية والنحوية.

وهذا نفسه على أقسام، لأن المتكلم إما أن يتوهم أنّ كلمة ثلاثية رباعيةٌ، أو أنّ كلمة على زنة «فَعَل» موزونةٌ على «فَعِل»، أو أنّ حرفاً زائداً أصليٌ، أو أن كلمة غير منونة منونةٌ، إلى غير ذلك.

وكررنا نفس ما قلنا في التوهم المعنوي من أن التوهم اللغوي ربما ينشأ منه أثر نحوي، نظير ما في قوله تعالى: ﴿**وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ**﴾ (الحج ٢٢: ٣٥)، في قراءة من نصب «الصلاةَ» عل توهم بقاء النون في «المقيمي»، أي: توهم أن الآية قرئت هكذا: "المقيمين الصلاةَ"، فإنه على هذه القراءة نُصب «الصلاةَ»، ولكنّ هذا المقدار من الأثر النحوي غير معتبر في المقام حتى يدخل في حدّ التوهم النحوي، إذ مدار التوهم النحوي ـ وقد مضت الإشارة إليه ـ هو العامل المتوهم الكثير ورودُه، نظير «الباء» في بيت زهير: بدا لي...، فإنها عطف «سابقٍ» على «مدرك» المنصوب بتوهم دخول «الباء» فيه، وأين هذا من نحو قوله تعالى: ﴿**وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ**﴾، فإن نون الجمع في «المقيمين» ليست بعاملٍ نحوي.

فلإيضاح الحال نذكر أمثلة اقتطفناها من بين كتبهم، ونوردها مرتبة على أقسام، لما قلنا أنها ليست على نسق واحد. وقد اقتصرنا على أن ننقل كلماتهم بعينها، دون أن نقيم على تفسيرها لأن أكثرها في غنى عن التفسير والتوضيح، ولأن هذا المقال يبنى على الإجمال.

٣ـ ١ـ ١ـ التوهم اللغوي المأخوذ منه أثر نحوي

وهذا القسم هو أهمّ أقسام التوهم اللغوي لأن له ثمرة في الإعراب ولذلك قدمناه على سائر الأقسام. وإليك المثالين من هذا النوع:

الف: قال ابن منظور: «**وللعرب لغتان في إنَّ المشدَّدة: إحداهما التثقيل، والأُخرى التخفيف، فأما مَن خفّف فإنه يرفع بها إلا أَنَ ناساً من أهل الحجاز يخفّفون وينصبون على توهم الثقيلة، وقرئ: ﴿وإِنْ كلاًّ لَّما ليُوفِّيَنَّهُمْ﴾: خففوا ونصبوا**» (ابن‌منظور، د.ت، مادة «إنن»).

ب: قال الجوهري: «**وقد حمل حذف النون بعضهم إلى أن قال: "لَدُنْ غُدْوَةً"، فنصب "غدوةً" بالتنوين. قال ذو الرمة:**

لَـدُنْ غُـدْوَةً، حتـى إذا امتَـدَّتِ الضُّـحَى وحَـثَّ القَطِـينَ الشَّحْشـحانُ المُكَلَّـفُ[1]

لأنه توهم أن هذه النون زائدة تقوم مقام التنوين فنصب، كما تقول: "ضارِبٌ زيداً" (الجوهري، ١٤١١هـ، مادة «لدن»).

ولمزيد التوضيح نقول: هناك أقوال مختلفة في إعراب «غدوة»، هي:

الف: النصب على التمييز.

ب: النصب على التشبيه بالمفعول لشبه «لدن» باسم الفاعل وهذا ما أراده الجوهري.

ج: الجر على إضافة «لدن» إليها.

د: الرفع على الفاعلية بـ«كان» التامة والتقدير: «لدن كانت غدوةٌ».

هـ: الرفع على الخبرية والتقدير: «لدن وقتٍ هو غدوة».

ز: الرفع على الشبيه بالفاعل (انظر: الصبان، ١٤١٩ هـ، ج ١، ص ٣٩٤).

٣ـ ١ـ ٢ـ التوهم في هيئة الكلمة

وهذا فيما تُوهم أن مفردةً جمعٌ مثلاً، كما نشاهد في كلمة «ثماني» فإنها مفردة ليست بجمع ولكنها مع ذلك قد وردت غير منصرف لتوهم أنها على زنة "فواعل" من أوزان الجمع. حكى سيبويه عن بعض العرب:

يَحـدو ثَمـانيَ مُولَعـاً بِلَقاحِهـا حَتّـى هَمَمـنَ بِزَيغَـةِ الإِرتـاجِ[2]

(سيبويه، د. ت، ج ١، ص ٢٢٥).

قال ابن منظور: «**ثبتت ياؤه [ثماني] عند الإضافة، كما ثبتت ياء "القاضي"، فتقول: "ثَمَانِي نسوةٍ و ثماني مائة"، كما تقول: "قاضي عبد الله". وتسقط مع التنوين عند الرفع والجر، وتثبت عند النصب لأنه ليس بجمع، فيجرى مجرى جَوارٍ وسَوارٍ في ترك الصرف، وما جاء في الشعر غيرَ مصروف فهو على توهُّم أنه جمع**» (ابن منظور، د. ت، مادة «ثمن»). فإنه حكم على «ثمان» حكمين: حكم الكفرد وحكم الجمع.

٣ـ ١ـ ٣ـ التوهم في حروف الكلمة

الف: قال ابن منظور: «**وألفه [أي ما ابتدأت به كلمة اثنان] ألف وصل، وقد قطعها الشاعر على التوهم [أن الحرف الزائد أصلياً] فقال:**

ألا لا أرى اثـنين أحسـنَ شيمـةً على حَـدَثان الـدهر منّـي ومـن جُمْـلِ[3]

(المصدر نفسه، مادة «ثنى»)

ب: قال الأَزهري:

ونون "البرهان" ليست أصلية، وقولهم: "بَرْهَنَ فلانٌ إذا جاءَ بالبُرْهان" مولّد، والصواب أن يقال: أَبْرَهَ إذا جاء بالبُرْهان، كما قاله ابن الأَعرابي، إن صحَّ عنه، ويجوز أن تكون النون في البرهان نون جمع على فُعْلان، ثم جعلت كالنون الأصلية كما جمعوا مَصاداً على مُصْدانٍ ومَصيراً على مُصْرانٍ، ثم جمعوا مُصْراناً على مَصارِينَ، على توهم أنها أصلية [فهكذا قيل في براهين على توهم أن النون أصلية] (الأزهري، ١٤٢٢هـ، مادة «بره»).

١ـ حثّ فلاناً: أعجله. القطين: جمع القاطن وهو من أقام بمكان وتوطن. والقطين: الخدم والأتباع. الشحشان: الغيور المواظب على الشيء. والمراد بالشحشحان المكلف: الحادي.

٢ـ يحدو الإبلَ: يسوقها ويغني لها. المولَع: المغرى بالشيء، حال من الضمير في «يحدو». اللَقاح: ماء الفحل. الزيغ: الميل. الارتاج: من «**ارتجت الناقة: إذا أغلقت رحمها على الماء**». والمعنى: من شدة طربهنّ من الحدو هممن بميلهنّ عن الارتاج.

٣ـ الشيمة: السجية والطبيعة. حدثان الدهر: صروفه وأحداثه. **جُمل**: اسم امرأة.

ج : قال الطبري في تفسير قوله تعالى : ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ﴾ (الشعراء ٢٦ : ٢١٠) : «**وذكر عن الحسن أنه كان يقرأ ذلك : ﴿وَما تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّياطُونَ﴾ بالواو، وذلك لحن وينبغي أن يكون ذلك ـ إن كان صحيحاً عنه ـ أن يكون توهم أنّ ذلك نظير "المسلمين والمؤمنين"، وذلك بعيد من هذا**» (الطبري، ١٤٠٥هـ، ج ١٩، ص ١١٨).

٣ـ ١ـ ٤ـ التوهم في تقدير الفعل لما لا فعل له

قال ابن منظور : «**قال عمر بن أبي ربيعة:**

ثـم قـالوا : تُحِبُّهـا؟ قُلْـتُ : بَهْـراً عَـدَدَ الرَّمْـلِ والحَصَـى والتُّـرابِ[1]

قيل : معنى بَهْراً في هذا البيت جمّاً، وقيل : عَجَباً. قال سيبويه : لا فعل لقولهم بَهْراً له في حدّ الدعاء، وإنما نصب على توهم الفعل، وهو مما ينتصب على إضمار الفعل غَيْرِ المُسْتَعْمَلِ إظهارُه [كـ «بَهَرَني»، أي : أدهشني]» (ابن منظور، د. ت، مادة «ب‌ه‌ر»).

٣ـ ٢ـ تاريخ ظاهرة التوهم عند اللغويين

إنّ تاريخ استعمال هذه الظاهرة بين اللغويين يعود على كتاب *العين* لخليل بن أحمد الفراهيدي، فإنه قد استعمل في مواضع من كتابه كلمة «الغلط» وقد بينا آنفاً أن المراد من الغلط في كلامهم هو التوهم. فمن تلك المواضع ما قال في توضيح لفظة «حلو» : «**يقال حلا يَحلُو حَلواً وحُلواناً وقد احلَولَى وحلّيتُ السَّويق، ومن العرب من هَمَزَه فقال "حلأْتُ السَّويقَ" وهذا غلط**» (الفراهيدي، د. ت، مادة «ح‌ل‌و»).

ولكنّه يمكننا أن نؤول كلمته هذه على أنه أراد من الغلط، الخطأ اللغوي لا ظاهرة التوهم، وبذلك يخرج كلامه من النصّ إلى الظاهر، وهذا التفسير يظهر من كلامه في «أرم»، قال : «**والأُرومة : أصل كل شجرة وأصل الحسب : أرومته، والجميع : أروم وأرومات. والأُرومة بضمّ الألف : غلطٌ لأنها اسم واحد ولا يجيء اسم واحد على فعولة إلا في المصادر**» (المصدر نفسه، مادة «أرم»).

وقد عثرنا في *كتاب* سيبويه على موارد من استعمال لفظة الغلط بمعنى التوهم اللغوي، قال : «**فأما قولهم "مصائب"، فإنه غلطٌ منهم وذلك أنهم توهموا أن مُصيبةً فَعيلةٌ وإنما هي مُفعِلةٌ. وقد قالوا : "مَصاوب"**» (سيبويه، د. ت، ج ٤، ص ٣٥٦). وهذا نصٌ منه على جريان التوهم اللغوي في اللغة العربية، فالأحسن أن نرجع تاريخ هذا المصطلح إلى سيبويه وكتابه.

٤ـ مكانة ظاهرة التوهم في اللغة العربية

يظهر من كلماتهم في مختلف المجالات أن التوهم على قسميه : النحوي والمعنوي، شيءٌ لا ينبغي أن يحمل ويقاس عليه لضعفه وشذوذه، وأما التوهم اللغوي فلم نعثر على كلمة منهم في رده أو إثباته، ولكن يمكننا أن نقيس التوهم في اللغة على التوهم في علم النحو من حيث إن مجراهما واحد. فإليك الآن بعض نصوصهم حول ذلك :

قال أبوحيان : «**والعطف على التوهم لا ينقاس فلا يحمل عليه القرآن ما وجدت مندوحة عنه**» (أبوحيان الأندلسي، ١٤٢٢هـ، ج ٤، ص٥١٠). وقال في كتابه *الارتشاف* : «**و عند أصحابنا أن قوله :**

بـدا لـي أنـي لسـتُ مـدركَ مـا مضـى ولا سابـقٍ شـيئاً إذا كـان جائيـا

من باب العطف على التوهم والعطف على التوهم لا ينقاس» (أبوحيان الأندلسي، ١٤٠٨هـ، ج ٢، ص ٤٧٠).

وقال ابن مالك في *التسهيل* : «**وقد يجرّ المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها**» (ابن مالك، ١٤٢٢هـ، ج ١، ص ٣٧٠)، فقال الصبان حول هذه العبارة نقلاً عن الدماميني : «**وهذا هو المعروف عندهم بالعطف على التوهم والذي عليه جمهور النحاة أنه غير مقيس**»

١ـ البهر : الحبّ.

(الصبان، ١٤١٩هـ، ج ١، ص ٣٨٨).

فعليه ـ إذا يمكن أن يحمل الكلام على غير التوهم ـ أن يُعدَل إليه. قال ابن هشام عند قوله تعالى: ﴿ **أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَآجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رِبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللّهُ الْمُلْكَ...۞ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا** ﴾ (البقرة : -): «**وقيل في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ﴾، إنه على معنى: «أرأيت كالذي حاج... أو كالذي مرّ». ويجوز أن يكون على إضمار فعل، أي: «أو رأيت مثل الذي»، فحذف لدلالة "ألم تر إلى الذي حاجّ" عليه، لأن كليهما تعجب. وهذا التأويل أولى لأن إضمار الفعل لدلالة المعنى عليه أسهل من العطف على المعنى**» (ابن هشام الأنصاري، ١٤٠٥هـ، ص).

ولكن مع كل ذلك، يجوز الحمل عليه إذا وجدت قرينة على ذلك أو لم نجد مندوحة عنه. قال أبوحيان: «**والعطف على التوهم كثير، وإن كان لا ينقاس، لكن إن وقع شيء وأمكن تخريجه عليه، خرج**» (أبوحيان الأندلسي، ١٤٢٢هـ، ج ٧، ص ٤٤٦).

وقد يلوح من مقالة بعضهم أنه لا رجحان في العطف على المحل فيما إذا حصل التعارض بينه وبين العطف على التوهم. قال ابن هشام في قول الشاعر:

ومـــا زُرْتُ ليلـــى ان تكـــونَ حَبيبـــةً إلـــيّ ولا ديـــنٍ بهـــا أنـــا طالبـــه

«**رووه بخفض "دينٍ" عطفاً على محل "أن تكون"، إذ أصله: "لأن تكون". وقد يجاب بأنه عطف على توهم دخول اللام، وقد يعترض بأن الحمل على العطف على المحل أظهر من الحمل على العطف على التوهم ويجاب بأن القواعد لا تثبت بالمحتملات**» (ابن هشام الأنصاري، ١٤٠٥هـ، ص ٦٨٣). فهناك احتمالان وإنه إذا كان للعطف على المحل أولوية، لصرّح بها ولم يجب عن الإشكال بقوله: «إن القواعد لا تثبت بالمحتملات».

والحاصل أن العطف على التوهم لا يعدّ من الأخطاء اللغوية ولا عيب فيه، ولكن يجب أن نقتصر على المسموع منه ولا نقيس عليه. فإن قيل ما هو مدى هذا التوهم وكيف يمكن أن يتوهم المتكلم أو السامع في كلام قاله حالياً ولم يمض عليه زمان؟ قلت: هذا السيوطي قد استدل على دخول الباء الزائدة في الكلام بأنه مزيل التوهم. قال عند قوله تعالى: ﴿**أليس اللهُ بكافٍ عبدَه**﴾ (الزمر ٣٩: ٣٦)، وقوله سبحانه: ﴿**وما ربُّك بغافلٍ**﴾ (الأنعام ٦: ١٣٢): «**وفائدة زيادتها [أي الباء] رفع توهم أن الكلام موجب، لاحتمال أن السامع لم يسمع النفي أول الكلام فيتوهمه موجباً فإذا جيء بالباء ارتفع التوهم**» (السيوطي، د. ت، ج ١، ص ٤٦٣). فهذه وإن يعدّ من قبيل توهم السامع ولا المتكلم إلا أنهم جوزوا مثل هذه التوهمات ـ ولو في جملة صغيرة لم تطل ولم يفصل بين أجزائها ـ على السامع والمتكلم ولم يعيبوه.

وقال الصبان في معناه: «**واعترض بأنه كيف يسند الغلط [أي: التوهم] إلى العرب؟ وأجيب بأنه لا مانع من ذلك لما سبق من أن الحق قدرة العربي على الخطأ [أي يجوز على العربي أن يخطئ في الكلام] إذا قصد الخروج عن لغته والنطق بالخطأ**» (الصبان، ١٤١٩هـ، ج١، ص ٤٤٣).

قال ابن الأنباري في *الإنصاف* توجيهاً لقراءة الجرّ في بيت زهير: «**وهذا لأن العربي قد يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط فيعدل عن قياس كلامه وينحرف عن سنن أصوله**» (ابن الأنباري، د. ت، ج ٢، ص ٥٦٥).

وقد توهم بعض أن في الحمل على التوهم قبحا وشناعة خصوصاً في آي القرآن الكريم. قال الآلوسي: «ويقال **لمثل هذا عطف التوهم، ولا يخفى ما في هذه التسمية هنا من البشاعة**» (الآلوسي، ١٤٠٥هـ، ج ٢، ص ٩٧). فيمكن أن نأتي بكلام الزركشي في جوابه حيث قال: «**واعلم أن بعضهم قد شنع القول بهذا في القرآن على النحويين وقال: كيف يجوز التوهم في القرآن؟! وهذا جهل منه بمرادهم، فإنه ليس المراد بالتوهم الغلط بل تنزيل الموجود منه منزلة المعدوم كالفاء في قوله تعالى: «فاصدق» ليبنى على ذلك ما يقصد من الإعراب**» (الزركشي، ١٣٩١هـ، ج ٤،

ص ١١٢).

فخرجنا إلى أن نقول: إن العطف على التوهم مما عهد في كلام العرب الفصيح ولا قبح فيه ولا عيب له وإن وقع في القرآن الكريم، ولكنه يجب أن نقتصر على المسموع منه ولا نقيس عليه في استعمالاتنا ونحمله على غيره قدر الإمكان.

٥ـ النتيجة

١ـ إن النحويين واللغويين رغم استعمالهم لظاهرة التوهم، لم يعرّفوها كما هو شأنها.

٢ـ إن التوهم في اللغة العربية على ثلاثة أقسام: التوهم النحوي، والتوهم المعنوي، والتوهم اللغوي.

٣ـ إن التوهم في النحو العربي قد استخدمه النحويون في باب العطف على التوهم، ولكنه يوجد في أبواب أخرى أيضاً غير باب العطف.

٤ـ إن التوهم في النحو العربي، يجب أن ينقسم إلى قسمين: التوهم النحوي، والتوهم المعنوي، وهذا لاختلاف مجرى هذه الظاهرة في الأمثلة الواردة منهم، إذ مدار التوهم النحوي ـ كما قلنا ـ على توهم عامل نحوي، ومدار التوهم المعنوي على توهم كلامٍ أنه في قالب آخر، ومع ذلك لا يخلو من تأثيره الإعرابي في المعطوف.

٥ـ التوهم النحوي هو ما إذا كان التوهم في وجود العامل المفقود أو فقد العامل الموجود، فيبنى على ذلك التوهم أثرٌ نحوي فيما بعدُ حسب ما يقتضي وجود ذلك العامل أو فقده.

٦ـ التوهم المعنوي هو ما إذا كان لمعنى واحد صورتان، إحديهما ملفوظة والأخرى غير ملفوظة فيرجّح غير الملفوظة على الملفوظة في اعتبار الأثر النحوي، لتوهم في نفس المتكلم.

٧ـ التوهم اللغوي، هو ما إذا كان التوهم في بناء كلمة وهيئتها وحروفها المركبة هي منها، فأثّر ذلك التوهم في اشتقاق كلمة أخرى من ذلك البناء المتوهم أو في إعراب كلمة بعده أو غير ذلك من التأثيرات الصرفية والنحوية.

٨ـ إن التوهم بأقسامه الثلاثة شيءٌ لا يصح أن يقاس عليه ويجب أن يقتصر على المسموع منه ولا يقاس عليه، ولكنه لا يعدّ من الأخطاء اللغوية ولا عيب فيه.

٩ـ إن سيبويه هو أول من أشار إلى ظاهرة التوهم في اللغة العربية وعبّر عنها بالغلط.

❁❁❁

المصادر والمراجع

❁ القرآن الكريم

١. الآلوسي، شهاب الدين السيد محمود. (١٤٠٥هـ.١٩٨٥م). ***روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني***. (ط ٤). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٢. ابن الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد. (د. ت). ***الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين***. (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد). دمشق: دار الفكر.

٣. ابن زنجلة، عبدالرحمن بن محمد. (١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م). ***حجة القراءات***. (تحقق سعيد الأفغاني). (ط ٢). بيروت: مؤسسة الرسالة.

٤. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله. (١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م). ***شرح التسهيل***. (تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد). بيروت: دار الكتب العلمية.

٥. ابن منظور، محمد بن مكرم. (د. ت). ***لسان العرب***. بيروت: دار صادر.

٦. ابن هشام، جمال‌الدين عبدالله بن يوسف. (١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م). ***مغني اللبيب عن كتب الأعاريب***. (تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمدالله). (ط ٦). دمشق: دار الفكر.

٧. أبوحيان الأندلسي، محمد بن يوسف. (١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م). ***ارتشاف الضرب من لسان العرب***. (حققه مصطفى أحمد النماس). مصر: المؤسسة السعودية.

٨. أبوحيان الأندلسي، محمد بن يوسف. (١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م). ***البحر المحيط***. (تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض). بيروت: دار الكتب العلمية.

٩. الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد. (١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م). ***تهذيب اللغة***. (تحقيق محمد عوض مرعب). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

١٠. الأسترآباذي، رضي الدين محمد بن الحسن. (١٩٩٦م). ***شرح الرضي على الكافية***. (تحقيق يوسف حسن عمر). بنغازي: منشورات جامعة قاريونس.

١١. الجوهري، إسماعيل بن حماد. (١٤١١هـ / ١٩٩٠م). **تاج اللغة وصحاح العربية**. (ط ٤). بيروت: دار العلم للملايين.

١٢. الزركشي، محمد بن بهادر بن عبد الله. (١٣٩١هـ / ١٩٧٢م). ***البرهان في علوم القرآن***. (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم). بيروت: دار المعرفة.

١٣. الزمخشري، أبوالقاسم محمود بن عمر. (د. ت). ***الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل***. (تحقيق عبد الرزاق المهدي). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

١٤. سيبويه، أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر. (د. ت). **كتاب سيبويه**. (تحقيق عبد السلام محمد هارون). بيروت: دار الجيل.

١٥. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. (١٤١٦هـ / ١٩٩٦م). ***الإتقان في علوم القرآن***. (تحقيق سعيد المندوب). بيروت: دار الفكر.

١٦. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. (د. ت). ***همع الهوامع في شرح جمع الجوامع***. (تحقيق عبد الحميد هنداوي). مصر: المكتبة التوفيقية.

١٧. الصبان، محمد بن علي. (١٤١٩هـ / ١٩٩٩م). ***حاشية الصبان على شرح الأشموني***. بيروت: دار الفكر.

١٨. الطبرسي، الفضل بن الحسن. (١٣٧٢ هـ. ش). ***مجمع البيان فى تفسير القرآن***. (تحقيق محمد جواد بلاغي). (ط ٣). تهران: انتشارات ناصر خسرو.

١٩. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير. (١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م). ***جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري)***. بيروت: دار الفكر.

٢٠. عبدالمسيح، جورج متري؛ وتابري، هاني جورج. (١٤١٠هـ / ١٩٩٠م). ***الخليل: معجم مصطلحات النحو العربي***. بيروت: مكتبة لبنان.

٢١. العبسي، عنترة بن شداد. (١٣٨٣هـ/ ١٩٦٤م). ***ديوان عنترة***. (تحقيق محمد سعيد مولوي). بيروت: المكتب الإسلامي.

٢٢. الفراهيدي، الخليل بن أحمد. (د. ت). ***كتاب العين***. (تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي). بيروت: دار ومكتبة الهلال.

٢٣. الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب. (١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م). ***القاموس المحيط***. (ط ٨). بيروت: مؤسسة الرسالة.

٢٤. القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري. (١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م). ***الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)***. (تحقيق هشام سمير البخاري). المملكة العربية السعودية: دار عالم الكتب.

پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی
پرتال جامع علوم انسانی